

الإعلام.. رسالة موصولة المضمون

يزعم عدد لا يستهان به من قرائنا الكرام أن المادة الإعلامية في مختلف وسائل الإعلام الوطنية، العمومية والخاصة، مخيبة للأمل والظنون، نظرا لكونها كثيرا ما تسهب في تأويل الأحداث والوقائع تأويلا لا يماهي الحقيقة والواقع. وهي في أغلب الأحيان لا تلتزم الاعتدال والتوازن في معالجة أمهات القضايا، تاهيك عن تسكها بالتهويل والتضليل، فضلا عن عدم قدرتها، أو إغفالها لاستحقاقات المرحلة وشواغل المواطن الحقيقية... ويرجع كثير من القراء ذلك إلى أسباب عدة، غادها إيديولوجي، فيما يرى آخرون أن حرية التعبير هي السحر الذي انقلب على الساحر، لسوء تعامله معها.. وهو قول لا يمكن رده على أصحابه إذا ما أخذنا في الاعتبار والحسبان



«بدائية» استخدام حرية التعبير، فهما وممارسة، بما يضرب أكثر مما ينفع.. وبالتالي فإن أسئلة كثيرة تطرح نفسها باستمرار والحاج، ولعل أهمها: ما مدى استعدادنا للتعبير بحرية؟ وما مدى عمق فهمنا للحرية؟ ما حقيقة الحياد الإعلامي وما مدى استجابته للواقع؟ أو لا، جاهل من يعتقد أن في ميدان الحياد زهد عن مراجع فكرية أو إيديولوجية أو خلفيات سياسية مهما كانت.. فإذا كان مجرد اعتقاد ذلك هو من البلاهة، فما بالك بالبدوة إليه؟ إذ يكفي أن يكون الحياد على مستوى الخبر والإخبار به، نقلا ونقدا وتحليلا، حتى يتحقق المراد منه، فيلمس المتلقي في ذلك صدقا وشفافية والتزاما.. أما ما دون ذلك من توظيف للخبر لأغراض معلومة أو مكتومة، فهو

إعداد صابر بالطيبي

السبت 18 فيفري 2012

شكرا حضرة الصحفي.. على التجني المجاني

بعد المقال الذي نشر في الصباح ليوم الخميس 09 فيفري 2012 في ركن «عن كتب» للزميل محسن الزغلامي إثر زيارته لطنجة، والذي عاد فيه باللائمة على سفارة تونس بالجمهورية الإيرانية التي لم تبتد اهتماما ولم تواكب حضور صحفيين تونسيين بتظاهرة في طهران.. وقد ورد على «الصباح» رد من سفير تونس في طهران نشر يوم السبت 18 فيفري، قال فيه إنه لا علم للسفارة بوجود صحفيين تونسيين في طهران وأنهم لم يعلموا السفارة بتواجدهم وبالتالي فإنه من الإجحاف انتقادها ولومها.. وقد علق عدد من القراء على رد سعادة السفير، وفي ما يلي أهم ما جاءنا من تعليقات..

«شيوك»...

وقال أنيس من تونس: «سيدي صاحب الزاوية»، كان الأجدد بك مع شركك للسفير أن تعتذر له وهذا أضعف الإيمان إن كنت تؤمن بالمصادقية الصحافية. بالتونسي: مزمعك في شريان الشبوك... «الملاحظ»، علق قائلا: «رد الصحفي أسفل المقال يغني عن كل تعليق.. ما يؤسف حقا أنه رغم كل الإيضاحات التي تقدم بها سفير تونس بطهران فإن الصحفي يعكف في دوغمانية كأنها تستهتت بهذا التوضيح وتضرب به عرض الحائط دون تكليل نفسه حق الإضافة البناءة أو النقد إن كان لديه ما يضيف أو ينقد فعلا..»

حجة ضعيفة

رياض ماضي من تونس قال: «أذكر أن المقال كتبه السيد محسن الزغلامي وما أن

حسين العوري تحت عنوان «رد متجنّ على القارئ»، علق قائلا: «رد صاحب الزاوية»، تجن على القارئ الذي كان ينتظر، وقد أكمل قراءة المقال، واحدا من أمرين: إما أن يفند «صاحب الركن» كلام السفير نقطة نقطة وإما أن يعتذر.. والاعتراف بالحق فضيلة.. لكن صاحب الركن خرج عن هذا وذاك. وتجنّى على قارئ مثلي يهتّم أن تكون الصحافة سلطة رابعة حقيقية... والسؤال الذي يتبادر للذهن هو التالي: أمثل هذه العقلية تبجل الصحافة تلك المنزلة؟؟؟»

أبطال

وبالفرنسية كتب عمار بن عمر بالفرنسية ما تعريبه: «رد السيد السفير مقنع جدا في حين أن تعقيب المحرر كان هروبا إلى الأمام.. فلتكن سيدي مهديا ومسؤولا على الأقل (...). كفوا عن التصرف كأبطال»..

الأحد 19 فيفري 2012

في قراءة إحصائية لانتخابات 23 أكتوبر

الفئات الفقيرة والإناث ساهمت في صعود «النهضة»

صاحبة المقال، منال حرزي

في ندوة صحفية التامت يوم السبت الماضي ببادرة من جمعية تنمية الديمقراطية، كشف استاذ الاقتصاد عبد الرحمان اللاحة أن حركة النهضة التي فازت بأغلبية المقاعد في المجلس التأسيسي قد استقطبت غالبية الناخبين من الفئات الهشة والفقيرة ومن المناطق الريفية. فيما تراوح معدل أعمار الناخبين بين 20 و29 سنة غالبيتهم من الإناث ومستواهم التعليمي بين الابتدائي والثانوي. أما دور المستويات الجامعية والعالية فقد انتخبوا، حسب ما جاء في المقال، أحزابا مثل التكتل والمؤتمر والقطب والديمقراطي التقدمي... هذا واعتمدت الدراسة كذلك على تركيز الأحزاب جغرافيا وكذلك كثرة الأحزاب...

وقد لاقى المقال ردود أفعال كثيرة للقراء من تونس ومن الخارج، وفي ما يلي أهم ما ورد علينا من تعليقات..

كتب كمال من تونس: «كل التوانسة اغنياء الاقلية التي اختارت النهضة»..

التحامل على النهضة

فتحي من طبرقة قال: «قد يكون هذا صحيحا بنسبة معينة ولكن الثابت أيضا أن هناك نسبة عالية من المثقفين ممن صوتوا للنهضة.. ليس هذا فقط، فالتحامل الذي أعلنه المعارضون على النهضة أسهم بشكل كبير في فوز الأخيرة. والمهم أيضا أن هناك، ودون تجرد، تحسسا للديمقراطية كليل بان نتطلع للمستقبل بنوع من التفاؤل، ومهما كان اسم الجهة التي فازت أو ستفوز فعلينا تركها تعمل لما فيه خير الوطن وسنكون نحن من يراقبها دون شك ولكن بطريقة حضارية وبروح مسؤولة»..

دراسة بروجوازية إقصائية.. عنصرية!

تحت عنوان «دراسة مغلوطة»، قال أمين: «لا يمكن بأي حال من الأحوال دراسة واقع الشرائح التي انتخبت هذا الحزب أو ذلك إلا بطريقتين لا ثالث لهما: أن تسأل الناخب التونسي عن اسم الحزب الذي انتخبه أو أن تدخل معه الخلوه وقت التصويت. كل طريقة أخرى تعد مغالطة وضحا على الذوق. فلا الفكر ولا الغنى مقاييس لتصنيف الناخبين وإني أتدب بهذه الاستهانة بالمشعب التونسي: أن تنتخب النهضة أو العريضة الشعبية فانت جاهل لا مستوى لك وفقير معدم.. هذا ما خلصت له الدراسة؟؟!! هذه دراسة بروجوازية إقصائية لا ترتكز على مقاييس علمية

صحيحة!! هذه الدراسة عنصرية، نعم عنصرية!! للعنصرية تصنف الناس بحسب قوالب جاهزة مستمدة من نظرة الآخرين لهم! فالقول إن الذين لا يمتلكون مستوى ثقافيا انتخبوا حزب كذا أو كذا فيه تناول عنصري»..

فقر وجهل..

ومن المنامة قال زهير: «بالها من استنتاجات عميقة ودراسة علمية. هل الناخبون في أوروبا وأمريكا والخليج من الفقراء أيضا ومن أصحاب التعليم المتدني؟ والطلبة في الجامعات والتسعينيات الذين كان أكثرهم من الإسلاميين هل هم أفاضل ذوي التعليم المتدني والمتوسط؟ لا الإعلام إعلام ولا الباحثون باحثون»..

ولاية جربة!

س. س قال: «متى أصبحت جزيرة جربة ولاية؟ فما بالك بتحليل الدراسة؟»

رأي من المهينة

زكي الرحموني، عضو الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، قال: «الدراسة غير جدية باعتبار سرية التصويت.. حيث لا يمكن انطلاقا من المعطيات ربط سن أو جنس الناخب بالقائمة التي صوت لها.. فإني منهجية تمكن الدارس من القول بأن من اعمارهم من 50 إلى 59 سنة صوتوا للقطب في حين أن الهيئة التي أنا عضو بها لا تملك مثل هذه المعطيات؟»

كاريكاتور من الفايبيوك



السبت 18 فيفري 2012

رياضيونا والتبرعات..

جرايات منتفخة وحس وطني مفقود!

صاحبة المقال، اسمهان العبيدي



ديدي دروغيا

ديدي دروغيا، النجم الساطع في سماء الكرة الإفريقية واللاعب المعروف عالميا، يعمل على إنشاء مستشفى خيري في الكوت ديفوار من ماله الخاص مخصصا لذلك كل إيراداته من الإعلانات.. وهو ما يترجم عن مسؤولية وحس وطني عال خصوصا بعد الأحداث الأخيرة التي شهدتها بلاده.. هذا الحس والمسؤولية والروح الوطنية يفقدونها أغلب لاعبينا الذين لم نلمس لديهم روح المبادرة ومد يد المساعدة والخير لفاقد الدخول والسند والتكوين في الجهات الداخلية بعد موجة التلوج الأخيرة.. ورغم جراياتهم الضخمة ومنهم وعاداتهم المالية الفائقة، فإنه لم يقع إدراج أسماء رياضيينا في قائمات التبرعين.. ولم نسجم بأحدهم يتوجه حتى بالزيارة لهذه المناطق النائية والمكتوبة، اللهم من باب السياحة.. وقد حاز المقال على تعليق عدد من القراء في تونس وخارجها، نذكر لكم منها ما يلي..



عصام جمعة

عادل من تونس قال: «شكرا جزيل لك يا اسمهان على هذا المقال. في الواقع هناك الكثير من الأطراف الذين يمكنهم المساهمة ومساعدة المحتاجين... نذكر على سبيل الذكر لا الحصر سلك الاطباء والمحاماة وأصحاب المؤسسات والفنانين... ففي هذا الظرف بالذات، لا بد أن نتكاتف جهودنا ونتحذ ونسعى للوقوف مع كل محتاج لننتفض ببلادنا العزيزة»..

عادل من تونس قال: «شكرا جزيل لك يا اسمهان على هذا المقال. في الواقع هناك الكثير من الأطراف الذين يمكنهم المساهمة ومساعدة المحتاجين... نذكر على سبيل الذكر لا الحصر سلك الاطباء والمحاماة وأصحاب المؤسسات والفنانين... ففي هذا الظرف بالذات، لا بد أن نتكاتف جهودنا ونتحذ ونسعى للوقوف مع كل محتاج لننتفض ببلادنا العزيزة»..

روح المبادرة غائبة

ومن المطوية قال أبو نور: «لا عبون لا يفقهون في حب الوطن.. وذلك نشاهد عند وقوعهم عند تحية العلم في المقابلات الرسمية للفريق الوطني. لا روح لديهم ليحسوا بالمتفجرين.. فما بالك أن يصيح في الأمر تبرع بالمال لأجل هذا الوطن العزيز.. لا نستغرب هذا أبدا. يقول اهلنا السابقون «اللي ما تعلقو نفسو لا تعلقو الناس».. والفاهم يفهم»..

عادل من تونس قال: «شكرا جزيل لك يا اسمهان على هذا المقال. في الواقع هناك الكثير من الأطراف الذين يمكنهم المساهمة ومساعدة المحتاجين... نذكر على سبيل الذكر لا الحصر سلك الاطباء والمحاماة وأصحاب المؤسسات والفنانين... ففي هذا الظرف بالذات، لا بد أن نتكاتف جهودنا ونتحذ ونسعى للوقوف مع كل محتاج لننتفض ببلادنا العزيزة»..

الأحد 19 فيفري 2012

إرباك للثورة وخط لأوراق (افتتاحية الصباح)

محاكمة صحافي على أساس جريمة حق عام وليس على أساس قانون الصحافة. أي أنك قبلت بأن يحرم الصحافي من الضمانات التي يوفرها له قانون الصحافة وأن تتم محاكمته كمجرم حق عام وهو ما لا أخالك تضاه. ثم إنك أخذت موقفا قد يفهم منه إقرار بوجود الجريمة بما يجب بحكم باتا من القضاء، وهذا فضلا عن عدم اعتبارك لقرينة البراءة حتى تتم المحاكمة ويقع تقديم وسائل الدفاع. إذن ما كتبه سيدي يكون مقبولاً فقط إن صدر حكم بات بالإدانة، أما الآن فلا.. لأن ما كتبه هو إقرار مسبق بالإدانة، وهي قانونا غير محتملة لأن الصحافي يحاكم طبقا لقانون الصحافة وليس كمجرم حق عام. وأخيرا لقبوا فاتق احتراميا»..

تحت رهام الكيت

ومن السويد كتب فتحي الاندلسي: «ويحدثك عن القيم والخصوصية.. ماهي قيمنا وخصوصياتنا؟ هل هي النفاق؟ الهيجية؟ الغش، الكذب، الفوضى؟ الذورية؟ التسواك؟ الكسل؟ الوسخ؟ الروشنة؟ التسعود؟ الهذيان الديني؟ العنف؟ الصفاقة؟ غياب الضمير؟ في كل مرة تقسم الدنيا وتعددها مجرد صورة أو رسم أو مقال يخدش حياتنا المصطنع ومقدساتنا المصطنعة. قوم بتظاهرون بالعفة والحياء والفضيلة والأخلاق الحميدة تحت رمد الكبت العاطفي والجنسي. هل نحن حقاً بتلك الصفات الحميدة؟ لننظر إلى الفوضى في أبق مفاصل حياتنا اليومية!! حركة سيرنا فوضوية، إدارتنا فوضوية، بناؤنا فوضوي، أسواقنا، مستشفياتنا، أفراننا، مقابرنا، كل معالمنا اليومية من مواصلاتنا العمومية إلى قبور موتانا وشواطئنا، كلها فوضوية، تفكيرنا فوضوي حواراتنا وتخطابنا مع بعضنا فوضوية وحتى مباحثنا العمومية فوضوية وكوارث صحة يشمئز منها الحيوان قبل الإنسان. التلوث البيئي أثرنا بالتلوث السمعي والبصري في مدننا حيث لا جمال ولا أناقة ولا تناسق ولا ترفيه ولا ما يبهر العين ولا في الحجر ولا في البشر. أنة قيم وأية خصوصية؟ الحقيقة المرة هي أن هذه الشعوب المكتوبة خرجت من دائرة الجغرافيا والتاريخ منذ أربعة عشر قرنا وتعيش حياة اصطناعية بفضل كد وجهد أمم أخرى حية كرسست جهودها ووقتها لها فيه خير البشرية بينما الأعراب والمستعربون و«المتاسلون» بضمون آذان العالم نعقا، تارة بسبب المقدس وأخرى باسم الأخلاق والأخصوصية أو الهوية أو ثق الأوزون. تصبحون على عقل»..

هل من مبرر؟

محمد من تونس قال: «هل من مبرر لكتلمان اسم وسيلة الإعلام المذكورة في الفقرة الأخيرة والصور البيئية التي تحتويها؟ لا تنسوا أن القراء ليسوا دائما على علم بكل ما يُنشر صوتياً و بصرياً»..

قانون الصحافة.. والحق العام

عز الدين بن عمر من سوسة كتب: «سيدي، لقد كتبت (أنه لا احد فوق القانون وأن هناك حدودا وضوابط لابد من احترامها)، بما يفهم منه بان الامر يتعلق بتطبيق قاعدة قانونية مجرمة لتصرف معين اطلعت أنت عليها وتبين لك توفر الأركان التي جعلتها للجريمة، أي القانوني والمادي والمعنوي. فإذا كان الأمر كذلك فسوف تكون قد قبلت من حيث المبدأ بان تتم محاكمة مدير نشرية صحفية وبالطبع

أزمة أخلاق

ومن المهديّة، قال أحمد عبد الحميد: «شكرا على هذا المقال فتحن في تونس في حاجة بالفعل إلى ديمقراطية مسؤولة.. حضارتنا العربية الإسلامية تتعارض باستمرار مع ما يحاول البعض نشره في مجتمعنا تحت غطاء الديمقراطية. إننا بالفعل نعيش أزمة أخلاق ورفناها عن نظام باند طيلة 23 سنة: هذه الأزمة التي تهدد مستقبلنا جميعا إذا لم نتصد لها. فهناك خطوط حمراء لا يجب تجاوزها من طرف الجميع بينما ووسطا ويسارا.. فلنعمل جميعا على نشر القيم السليمة للدين الحنيف حتى يصح فينا قوله تعالى «كنتم خير أمة أخرجت للناس تامرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله»..